اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

سوق الفواكه والخضر

المادة	السعر	المادة	السعر
الطماطة	٥٠٠	عنب	٧٥٠
البطاطا	٣٥٠	رمان	٥٠٠
الخيار	٥٠٠	تفاح مستورد	١٢٥٠
الباذنجان	٥٠٠	خوخ مستورد	١٢٥٠
الباميا	١٠٠٠	برتقال مستورد	١٢٠٠
الشجر	٣٥٠	رقي	٢٥٠
البصل	٣٥٠	بطيخ	٥٠٠
فاصوليا	١٠٠٠		
لوبيا	٧٥٠		

من اجل أنصاف العراق اقتصادياً

منظمة (أصوات من اجل ارساء اللاعنف) تعتصم أمام صندوق النقد الدولي

واشنطن / باسم عبد الهادي حسن

في خريف كل عام يعقد صندوق النقد الدولي اجتماعاته السنوية لمحافظي البنوك المركزية للدول الاعضاء . حيث يتم في هذه الاجتماعات طرح العديد من المسائل المهمة على الصعيد النقدي الدولي . ونظراً لاهمية القرارات والاجراءات التي يتخذها الصندوق وما يترتب عليها من تداعيات اقتصادية (وسياسية احياناً) يعده البعض احد اضلاع ما يسمى بثالوث العولمة الذي تكتمل اضلاعه مع البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية . وعليه فقد أثارت سياساته، لاسيما في العقد الماضي، جدلاً كبيراً في الأوساط الأكاديمية والرسمية والشعبية في كل دول العالم لاسيما النامية منها .

لذلك فأن العديد من مؤسسات المجتمع المدني تستغل فرصه الحضور الاعلامي في فترة الاجتماعات السنوية للتعبير عن آرائها ومواقفها تجاه سياسات الصندوق وبشكل سلمي من خلال الاعتصام او التظاهر ورفع اللافتات وتوزيع المنشورات التي تتضمن مطالبها او اقامة الندوات . وقد سنحت لي الفرصة خلال اجتماعات هذا العام التي عقدت نهاية الشهر الماضي ان اكون موجوداً في واشنطن حيث مقر صندوق النقد والبنك الدوليين والمشاركة في فعاليات منظمة (أصوات من اجل خلق اللاعنف) التي اعتصمت إمام الصندوق والبنك الدوليين من اجل العراق حيث رفعت شعار (اعتصام من اجل أنصاف العراق اقتصادياً) وقد استمر أعضاء هذه المنظمة في الاعتصام لاربعة ايام امام بنايتي الصندوق والبنك الدوليين ومن ثم استمر اعتصامهم لثلاثة ايام إمام منظمة الأمم المتحدة في نيويورك لان هيئة التعويضات التابعة للامم المتحدة سوف تعقد اجتماعاتها في الوقت نفسه في جنيف –سويسرا . للمطالبة بإلغاء الديون المترتبة على العراق في زمن نظام صدام حسين وقد اعلنوا الاضراب عن الطعام تضامناً مع الشعب العراقي خلال فترة الاعتصام .

وعلى هامش تلك الفعاليات التقيت مع جميع المعتصمين حيث عبروا عن تعاطفهم الكبير مع معاناة الشعب العراقي وتحدث البعض منهم عن حبه لبغداد التي سبق لهم ان زاروها في فترات مختلفة وهم يتذكرون بشكل جيد كرم العراقيين على الرغم من الظروف الصعبة التي كانوا يمرون بها وقد اوضح المعتصمون من خلال المنشورات التي وزعوها انهم يهدفون الى ما يأتي:-

١-الالغاء غير المشروط للديون البغيضة التي سببها نظام صدام حسين .

٢-الإلغاء غير المشروط لتعويضات الحرب التي فرضت على العراق من قبل هيئة التعويضات التابعة للأمم المتحدة بسبب احتلال الكويت عام١٩٩٠ من قبل نظام صدام حسين .

٣-إزالة كافة مظاهر القيود الاقتصادية التي فرضت على العراق من قبل البنك وصندوق النقد الدوليين ونادي باريس وكل الفوائد المالية الدولية الأخرى .

٤-توسيع التعويضات المدفوعة إلى العراق من قبل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وحلفائهم نظراً للأضرار المترتبة على العراق في الأربع عشرة سنة الماضية نتيجة الحروب الاقتصادية والعسكرية وخاصة التردي الذي حصل في قطاعات الصحة . التعليم . الكهرباء . والماء .

٥-منع او إلغاء خصخصة المؤسسات والمنشآت المملوكة للدولة واحترام حقوق العمال المدرجة في القانون الدولي وأهمية المحافظة على العوائد النفطية العراقية والسيطرة على استخدامها التي يجب إن تبقى بأيدي العراقيين وعدم تحويلها إلى الشركات متعدية الجنسية او الى دول أخرى .

٦-الإنهاء السريع لاحتلال العراق من قبل قوات الائتلاف ويؤكد المعتصمون في المنشور الذي وزعوه على ان الديون البغيضة المتسببة من قبل نظام صدام ليست ديون الشعب العراقي لذا فأن كل هذه الديون يجب ان تلغى دون أية شروط ، حيث إن العراق عند وصول صدام إلى السلطة عام ١٩٧٩كان العراق يملك فائضاً من النقد الأجنبي يقدر بحدود ٣٥ مليار دولار إلا انه في عام ١٩٩٠ بلغت ديون صدام حوالي ٨٢ مليار دولار مع فوائد قاسية جداً . وتشير بعض التقديرات إلى إنها بلغت في نهاية عام ٢٠٠٣ حوالي ١٢٥ مليار دولار .

ويضيف المعتصمون ان صدام حسين استخدم هذه الديون لبناء نظامه العسكري خلال حرب الثماني سنوات الحرب مع إيران . كما استخدمها لبناء وتعزيز منظومته الأمنية الداخلية للضغط على المعارضة في العراق فضلاً عن تعزيز رفاهية رموز نظامه وليس لفائدة الشعب العراقي . ويؤكدون من جانب أخر على إن المقرضين من الحكومات والمؤسسات الدولية كانوا يعلمون بشكل دقيق أين ستذهب تلك الأموال التي منحوها الى نظام صدام غير الديمقراطي، وبالتالي ينبغي ان لا يكون الشعب العراقي مسؤولاً عن تلك الديون وان تسديد تلك الديون يعد سرقة للشعب العراقي، وعلى اساس ذلك فهم يطالبون بانشاء محكمة دولية لدراسة طلبات الديون والتعويضات المترتبة على العراق وتحديد أحقيتها قبل تسديدها.

أخيرا فان أعضاء هذه المنظمة يؤكدون على ان صراعهم من اجل العدالة للعراق لا ينتهي الا بانتهاء الاحتلال في العراق وانتهاء جميع اشكال الحروب الاقتصادية والعسكرية على العراق .

مئة جهة استثمارية تتنافس لاقامة عشرة معامل للاسمنت

بغداد / المدى

لصناعة السمنت اهمية اقتصادية كبيرة سواء على مستوى البناء او التشييد او تلبية متطلبات اعادة الاعمار في العراق. ومعامل الاسمنت العراقية لها سمعتها الطيبة في عموم المنطقة لما تتميز به من جودة الانتاج وتطبيق المواصفات القياسية المطلوبة والتي كانت وراء نجاحها طوال مرحلة خلت بيد ان ظروف الحرب والاحتلال جعلت تلك المعامل نهباً لاعمال التخريب والسلب، وحتى ان عمليات تأهيلها واعادة تشغيلها مازالت تعاني من مشاكل وصعوبات فنية كثيرة، قادت الى تراجع الانتاج وتدني نوعيته مع ضعف في مستوى اداء الرقيب وتطبيق مواصفات الجودة، مما فارز الحاجة الى استيراد الاسمنت من دول المنطقة مثل الاردن ولبنان، ومصر والكويت وايران تلك البلدان التي كانت تستورد السمنت العراقي لاستيعاب الزيادات الحاصلة في الطلب على هذه المادة على نحو ادى الى استنزاف كتلة نقدية كبيرة من العملة الصعبة لتغطية نفقات الاستيراد مع انها تستورد وتباع بأسعار مرتفعة لا تقل عن (٢٠٠) الف دينار للطن الواحد كونها اقل جودة من بعض مثيلاتها العراقية. وامام تغير المفاهيم الاقتصادية للعراق الداعية الى الغاء هيمنة القطاع العام وتحويل هياكله تدريجياً الى القطاع الخاص، واتاحة المجال امام هذا القطاع ليأخذ دوره في عملية التنمية الاقتصادية، وضعت وزارة الصناعة والمعادن خططاً وبرامج لاشراك هذا القطاع في اقامة مشاريع صناعية في مختلف فروع الصناعة ومنها صناعة الاسمنت، حيث قررت الوزارة انشاء عشرة مصانع للاسمنت في عموم ارجاء العراق عن طريق استثمارات القطاع الخاص بعد توفير الدعم المطلوب لها.

وفي هذا الصدد اعلنت وزارة الصناعة والمعادن عن اخر احصائية اشارت الى تنافس (١٠٠) جهة استثمارية من القطاع الخاص لاقامة تلك المعامل والتي تعد من المشاريع الناجحة في العراق لتوفير موادها الاولية وتزايد الحاجة لها لدعم خطط البناء وعملية اعمار العراق.

وفي سياق متصل استطاعت وزارة الصناعة والمعادن تأمين عدد من القروض لشركات القطاع الهندسي في الوزارة والبالغة (١٨) شركة بهدف الارتقاء بواقعها، حيث اكد السيد عادل كريم وكيل الوزارة لشؤون التنمية والاستثمار المشرف على القطاع الهندسي، ان مستوى هذه الشركات اخذ بالتحسن بحيث استطاعت ابرام عقود ضخمة مع عدة جهات، واذ ابرمت شركة ابن ماجد تسعة عقود مع وزارة النفط وشركات الوزارة،بقيمة ٣,٥ مليار دينار تضمنت مد شبكات انابيب نفط وخزانات نفطية وجسور ومبادلات حرارية، كما ابرمت الشركة العامة للصناعات الكهربائية عقداً مع وزارة الصحة بقيمة (١٣) مليون دولار لتزويدها بمكيفات الهواء فضلاً عن تجهيز شركة نصر وزارة الكهرباء بـ (٤٠) الف عمود كهرباء.

في الهم الاقتصادي

ممارسات غير مسؤولة لعمال المؤسسات الانتاجية

حسام الساموك

في ظل اضطراب الوضع الاقتصادي وفوضى التجاذبات الحياتية طرأت على العلاقات الانتاجية ظواهر خطرة ومدانة لا بد للمؤسسات الرسمية والمهنية والنقابية، وحتى التشكيلات الحزبية المختلفة من ان تتوقف عندها طويلاً لما تشكله من ضرر فادح في مجمل العملية الانتاجية والاقتصاد الوطني عموماً.

ولعل اغرب تلك الظواهر الممارسات القسرية التي درج عليها العمال في شركات القطاع المختلط وبعض شركات القطاع الخاص المساهمة حين اتجهوا لمجابهة ادارة شركاتهم واجتماعات الهيئات العامة حيث لا يحق لهم قانوناً ان يشاركوا في أي من فعاليات الاخيرة، ليفرضوا عليها وبوسائل التهديد والابتزاز استحصال مكافآت باهظة لا تعدو ان تكون اتاوات واضحة خاصة ان غالبية تلك الشركات- ان لم نقل كلها- تعاني من كساد واضح في تسويق منتجاتها بفعل اغراق السوق من المستوردات الاجنبية وتدهور الوضع الاقتصادي عموماً، فضلاً عن فرض زيادات موسمية في رواتبهم مما خلق حالة من الهلع والاضطراب في اوساط المساهمين ومجالس الادارة.

لقد بلغ الحال في بعض الشركات الى ان يلجأ العمال الى حجز المدراء المفوضين والادارات في غرفهم، وابلاغ بعضهم باستدعاء رجال الدين لهم لمحاسبتهم، فضلاً عن دعم احزاب وتيارات مختلفة لمثل هذه التصرفات مما عطل شتى برامج التطوير ومتابعة حالات السوق التي يفترض ان تكون محور اهتمام اية شركة خاصة في ظرف تواجه مشروعات تلك الشركات تحديات شتى في المنافسة والتسويق واقبال المستهلك.

ان العديد من شركاتنا ومؤسساتنا الانتاجية وفي الوقت الذي تشكل تكاليف التشغيل عبئاً ثقيلاً بسبب التصاعد المتواصل في رواتب العمال المفروضة قسراً تكاد تشهر افلاسها اثر التصرفات غير المسؤولة التي تفرضها جموع العمال باسم المكافآت السنوية والحوافز المختلفة، ولعل انتشار عدوى مثل هذه الممارسات من شركة الى اخرى يكاد يهدد مصير تلك المشاريع الصناعية والانتاجية المختلفة بما ينعكس سلباً على جموع العمال المنتسبين لها اولاً واخراً.

لقد استشرت هذه الظاهرة في اول ممارسة ابتدأت في شركة بغداد للمشروبات الغازية، لتنتشر بشكل مفزع في شركات الهلال والصناعات الخفيفة والالبسة الجاهزة والصناعات الالكترونية والصناعات الهندسية والدراجات والانابيب والكارتون والاصباغ الحديثة، فيما اثر هذا الواقع المزري على ارباح تلك الشركات التي كانت تصل في بعض الاحيان الى مئتين بالمئة لتتضاءل الى عشرين او اقل بالمئة بما جعل اسعار اسهمها تتهاوى لتقل بنسبة سبعين الى تسعين بالمئة من اسعارها المتداولة قبل اشهر معدودة.

هذا الواقع المرعب لتلك المؤسسات الانتاجية الفاعلة وما يلحقه من خسائر مؤلمة واكيدة في مجمل مسيرتنا الاقتصادية يحتم ان تتداعى الاجهزة الصناعية والنقابية والسياسية معاً لمحاولة وضع برامج وخطط تتجاوز قدر الامكان المسببات الحقيقية لها، فيما تطالب التجمعات العمالية بأن تعي دورها لا بما يجنب اقتصادنا الوطني المهدد واقعاً اخطر، بل لما يضمن- في الاقل- استمرار شركاتهم ومؤسساتهم بالانتاج بما لا يعرضهم لتحديات البطالة وهموم العوز.

صناعيون ورجال اعمال:

قرار خفض ٣٠٪ من الضرائب يساهم في تشغيل المصانع الصغيرة المتوقفة عن العمل

بغداد / كريم الحمداني

قررت وزارة المالية تخفيض نسبة الضرائب المفروضة على المشاريع الصناعية الى (٣٠٪) من مجموع الارباح المتحققة لكل مشروع صناعي في العراق من اجل النهوض بواقع الصناعات المحلية، بعد توقف اغلب المعامل الصغيرة والمتوسطة لعجزها التام عن مجاراة البضائع المستوردة التي غزت الاسواق وباسعار منخفضة، وستحتسب الضرائب المستوفاة على اساس صافي الارباح من المشاريع الصناعية، ودراسة الرسوم التي ستفرض على المكائن والمعدات الصناعية التي تدخل في صناعة القطاع الخاص ليتسنى لهذا القطاع منافسة البضائع المتنوعة والمستوردة من مختلف المناشئ العالمية من حيث السعر والجودة.

(الحدث الاقتصادي) تابعت هذا الاجراء مع المعنيين من الصناعيين ورجال الاعمال وانعكاساته على النهوض بواقع القطاع الصناعي الخاص.

الصناعي راغب رضا بليبل، قال لقد اطلعنا من خلال وسائل الاعلام على ان وزارة المالية اقرت تخفيض نسبة ٣٠٪ من مجموع الارباح المتحققة لكل مشروع صناعي في العراق، موضحاً اننا في الوقت الذي نثمن هذه الخطوة المهمة، نتطلع الى المزيد من الخطوات الداعمة للنشاط الخاص وبالاخص القطاع الصناعي الذي يعاني من صعوبات كبيرة امام انطلاقته وتأهيله للنهوض من واقعه المزري، مؤكداً ان المساهمة في دعم واحتضان القطاع الصناعي الخاص الذي يسهم بفاعلية في تحريك العجلة الاقتصادية وتنشيط حركة المجتمع بشكل مؤثر للحد من البطالة المستشرية والتي تسهم في خلق اجواء لا تصب بمصلحة المجتمع، نتطلع الى تحرك كل الاجهزة الحكومية المختصة للمساهمة الفاعلة في معالجة المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع.

اما الصناعي باسم جميل انطون فقد اكد ان قضية الاستثمار في العراق وقيام صناعات متطورة تحتاج الى حزمة من الاجراءات والقوانين المشجعة للمستثمرين سواء كانوا اجانب او عرباً ام عراقيين، مضيفا ان الضرائب تعتبر هي احدى المعوقات الاساسية في انشاء وقيام صناعات متطورة في هذا المجال، موضحا ان قرار خفض الضرائب من المشاريع الصناعية بنسبة ٣٠٪ هو احد العوامل المشجعة لنمو الصناعة الوطنية وتطورها ليساعدها على الوقوف بوجه السلع الاجنبية المتدفقة الى البلد دون رقابة صناعية وصحية عليها، وبدوره سوف يعمل على المساعدة في تشغيل المصانع المتوقفة لمنافسة السلع الاجنبية وبالتالي يعمل على ايجاد فرص عمل للعاطلين وهي جزء من مشكلة البطالة المتفشية في العراق.

وقال رجل الاعمال ياس خضير ناصر العكيلي، يعتبر قرار تخفيض الضريبة عن المشاريع الصناعية الصغيرة قراراً جيداً لتحفيز اقامة المصانع الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص وتشجيعها خدمة للصالح العام للمساهمة في انتاج سلع بمواصفات عالية تنافس المنتوج الاجنبي مشيراً الى ان هذا القرار سيسهم في تشغيل عشرات المصانع الصغيرة المتوقفة عن العمل لاسباب عديدة، ويسهم في تطوير الاقتصاد الوطني.